موقف نواب المنتفك من الضرائب والرسوم

١٩٢٥ – ١٩٣٩

م٠د٠هيثم عبد الخضر معارج
جامعة ذي قار - كلية التربية للعلوم الإنسانية

م٠د٠بشرى كاظم عوده
جامعة القادسية ـ كلية التربية

ملخص البحث :

لقد نال موضوع الضرائب والرسوم حيزا واضحا من اهتمامات مجلس النواب العراقي بدوراته المتعاقبة لما لهذا الجانب الحيوي من الأهمية في الحياة الاقتصادية إذ تعد من مصادر الدخل التي تشكل بمجملها الواردات الرئيسية للبلاد،وقد انعكس ذلك في مناقشاتهم داخل المجلس. لهذا وقع اختيارنا على موضوع ((موقف نواب المنتفك من الضرائب والرسوم ١٩٢٥-١٩٣٩)) وذلك لارتباط هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر بالجوانب الحياتية للناس.

ومن هذه الضرائب ضريبة الأرض وضريبة الأملاك وضريبة المواشي (الكودة) ، ولم تقتصر ملاحظاتهم على الضرائب فقط بل تناولت طروحاتهم أنواع الرسوم ومنها التعريفة الكمركية ورسوم الاستهلاك ورسوم الطابو ٠

وتلخصت آراء نواب المنتفك بانتقاد اللوائح والقوانين الخاصة بالضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية وطالبوا بتخفيضها ، علاوة على مطالبتهم الحكومات المتعاقبة بضرورة إتباع أساليب موحدة في جبايتها ، أي أن تكون متساوية وعادلة وبدون تمييز بين طبقات الشعب، بالإضافة إلى ضرورة تخفيضها وسن القوانين التي تزيل تذمر الأهالي وشكواهم من الضرائب والرسوم التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على كاهلهم ٠كما أشاد نواب المنتفك باللوائح القانونية التي تطالب بزيادة الضرائب و الرسوم على البضائع الأجنبية والتي عدوها ذات فائدة للبلاد لأنها تهدف إلى تشجيع المنتجات الوطنية ٠

Abstract

We have received the subject of taxes and duties and a clear space of the concerns of the Iraqi parliament to successive Bdorath to this aspect of the vital importance of snakes in Rguetsadah as one of the sources of income that constitute the whole of the country's main imports, was reflected in discussions within the Council. For this we chose the subject (the position of Vice Almentvk of taxes and duties from 1925 to 1939) in order to link this directly or indirectly, aspects of life for people.

One of these tax and land tax, property tax and livestock tax (Alcodh), not only Mlahzathmaly taxes only, but their proposals addressed the types of fees, including the customs tariff and excise duty and Land Registry fees.

And summarized the views of MPs Almentvk criticism of regulations and laws on taxes and fees imposed on food products and consumer goods, and demanded downwards, in addition to their claim of successive governments need to follow the methods of uniform levied, that is to be equal and fair and without discrimination between classes of people, in addition to the need to reduce age laws that remove the nag parents and Hkoahmmn taxes and fees that have become a heavy burden on their shoulders. He also praised Congress Almentvk legal regulations which demands an increase of taxes and duties on foreign goods, and that enemy of benefit to the country because it is aimed at promoting national products٠

المقدمة

تصدى هذا البحث لمناقشة موضوع الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها من وجهة مجلس النواب العراقي وبالتحديد نواب المنتفك، حيث حددنا الإطار الزمني لهذا الموضوع بين عام ١٩٢٥ العام الذي انتخب فيه أول مجلس نيابي عراقي ، في حين كان عام ١٩٣٩ نهاية لموضوع البحث لان الدورة الانتخابية الثامنة بدأت في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٣٧ واستمرت إلى ٢٢ شباط عام ١٩٣٩ ٠

لقد اخذ هذا الموضوع حيزا واضحا من اهتمامات مجلس النواب حيث كان لنواب المنتفك الأثر الواضح فيه لما لهذا الجانب الحيوي من الأهمية في الحياة الاقتصادية إذ تعد من مصادر الدخل التي تشكل بمجملها الواردات الرئيسية للبلاد ، وقد انعكس ذلك في مناقشاتهم داخل المجلس ٠

ومن هذه الضرائب ضريبة الأرض وضريبة الأملاك وضريبة المواشي (الكودة) ، ولم تقتصر ملاحظاتهم على الضرائب فقط بل تناولت طروحاتهم أنواع الرسوم ومنها التعريفة الكمركية ورسوم الاستهلاك ورسوم الطابو ٠

أولا:ـ الضرائب

١. ضريبة الأرض[١] **:-**

وهي من الضرائب المهمة وتعد من أكثر مصادر الدخل قيمة وتمس شريحة كبيرة من أبناء الشعب ، وقد تحدث بعض نواب المنتفك بهذا الصدد ٠فعندما تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة[٢] بلائحة قانون تقدر فيه قيمة هذه الضريبة وطريقة جبايتها في الجلسة المنعقدة في ٢١ آذار عام ١٩٢٩ ، أوضح وزير المالية يوسف غنيمة[٣]، بأن ضريبة الأرض من الضرائب المهمة في العراق ، مطالبا النواب بضرورة الموافقة على سن قانون خاص لجباية هذه الضريبة[٤] ، لهذا بين السيد عبد المهدي المنتفكي [٥] بأنه لا يخاف من القوانين مهما كان نوعها قدر خوفه من الأيدي التي تطبق القوانين[٦]٠ وعلى الرغم من انتقاد بعض نواب المجلس الآخرين لهذه اللائحة فقد صادق المجلس عليها بالأكثرية في جلسته المنعقدة في ٢٤ نيسان عام ١٩٢٩[٧]٠

وفي ١٨ آذار عام ١٩٣٦ تقدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية[٨] إلى مجلس النواب بلائحة قانون ضريبة الأرض ، وعندما شرع المجلس في استعراض مواد اللائحة فوضعت المادة الرابعة على بساط البحث والتي نصت على ((يستثنى من الضريبة الأراضي المسجل في سندات إنها تابعة للعشر فقط أو للتعامل المحلي حيث تستوفي منها الضريبة وفق ما هو مسجل في سنداتها بشرط أن تكون الأراضي قد دفعت الضريبة بتلك النسبة في خلال السنوات العشر التي سبقت تاريخ

تنفيذ هذا القانون ٠٠٠٠)) بين السيد عبد المهدي أن الحكومة حينما تقدمت بهذه اللائحة قسمت الأراضي إلى أقسام مختلفة فالأراضي المفوضة وغير المفوضة والأراضي الأميرية الصرفة لها معاملات خاصة والأراضي الخالية والممنوحة باللزمة جعلت لها معاملة خاصة ، ثم جعلت للسيح ضريبة خاصة ولغير السيح وضعت له ضريبة خاصة تناسبه[٩] ٠ مبينا بان الأراضي العراقية المفوضة والتي سجلت في الطابو لا فرق بينها من الوجهة الحقوقية وبين الأراضي الأخرى المشغولة من قبل أهلها منذ أجيال عديدة سوى أن أولئك سجلوا أراضيهم في الطابو فأصبحت أراضيهم مفوضة لهم يتصرفون بها كيفما شاؤا ،أما الذين غفلوا عن التسجيل فأصبحت أراضيهم تابعة لأهواء غيرهم فكانت ضريبتهم غير تلك الضريبة ، متسائلا بان العراقي الذي يشغل أرضا منذ أجيال عديدة وهي موطن آبائه وأجداده لماذا لا يصبح مالكا لها ؟ ولأنه غفل عن التسجيل نعاقبه بمثل هذا العقاب ؟ مطالبا الحكومة أن تنظر في هذه القضية وتسجل الأراضي باسم أصحابها وتجعل معاملتها كالأراضي المفوضة[١٠].

فأجاب وزير المالية في الحكومة المذكورة رؤوف البحراني[١١] بان هذا القانون يتعلق بضريبة الأرض وليس له أية علاقة بحق التصرف بالأراضي وملكيتها ، وكل شخص بإمكانه مراجعة الطابو لتسجيل أراضيه ، وأضاف بأن هذا القانون جاء لوضع الضرائب المعمول بها مع تحقيق بعض النسب من قبل اللجنة [١٢]٠وعند التصويت بالرأي على هذه اللائحة قبلت بالإجماع [١٣]٠

٢. ضريبة الأملاك [١٤] :-

لقد استأثرت هذه الضريبة باهتمام نواب المنتفك ، فأثناء مناقشة مجلس النواب للائحة ضريبة الأملاك في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٢٥ ، تساءل النائب محمد باقر الشبيبي [١٥] عن أوجه إنفاق الحكومة للضرائب المستحصلة من المواطنين ومدى النفع الذي يحصل عليه دافع الضريبة ، فإذا لم يكرس جل ما تحصل عليه الحكومة من الضرائب لتطوير التعليم والصحة والعدل والري والعناية بالزراعة ، والإنفاق على مشاريع صناعية من شأنها أن تؤدي إلى تنمية الثروة العامة ، والأخذ بأسباب الحضارة والعمران فأنها تتحول إلى مال مغصوب ومصادرة للأموال [١٦] ٠ كما قارن بين هذه الضريبة وبين نظيرتها في بريطانيا ، فأن الأخيرة تستوفي نسبة ١٠% إلا على الدور التي بدل إيجارها (٥٠) جنيها[١٧] كحد أدنى ٠ وفي ضوء ذلك طالب الشبيبي أن ترفع الحكومة تلك الضريبة عن القرى والأرياف ، وتخفض نسبتها إلى (٥ – ٧ %) بالنسبة للمدن [١٨] ٠

وطالب نواب المجلس تغيير قانون ضريبة الأملاك الذي اعتبروه ((مجحف بحقوق الأمة)) ٠وبالرغم من ذلك بقي القانون على حاله[١٩] ٠

كما تقدمت حكومة جعفر العسكري الثانية [٢٠] بلائحة قانون ضريبة الأملاك لسنة ١٩٢٧ ، إلى المجلس لمناقشته وإقراره ،وقد تعرضت هذه اللائحة إلى انتقادات شديدة من قبل النواب عامة و نواب المنتفك خاصة ، حيث تكلم النائب محمد باقر الشبيبي مبينا أن الحالة الاقتصادية المتردية التي تعيشها البلاد لاتمكن الشعب من دفع هذه الضريبة الثقيلة ، وأضاف ((أن الحكومة ذاتها لم تقم بشيء من الخدمة والمعونة لدافع الضريبة ، وعليه أن هذه الضريبة رغم فداحتها تجبى دون مقابل)) [٢١] .

فرد وزير المالية ياسين الهاشمي [٢٢] مبينا أن هذه الضريبة ليست بالضريبة الجديدة وأن ما جرى فيها من التعديلات يكفل التساوي والنسبة العادلة بين طبقات الشعب من حيث التكليف ، والغاية المطلوبة هي هذه فقط ، إذ لا يمكن للدولة أن تتخلى عن مواردها الرئيسية ، أما إذا أنقصت هذه إلى أقل مما أنقصته اللجنة ووافقت عليه الحكومة فعندئذ ستضطر الحكومة إلى سد ما يحدث من النقص في الميزانية بطرح ضريبة أخرى وهذه ستلقى ولاشك على عاتق الفلاح وغيره ، وان الحكومة والنواب متفقون على تخفيف ما ألقي على كاهله من الضرائب [٢٣] .

وعندما شرع في استعراض بقية مواد لائحة قانون ضريبة الأملاك ، فوضعت المادة الرابعة على بساط البحث و التي تتضمن إعفاء أملاك الحكومة والبلديات المستعملة للمصلحة العامة والتي لا ريع لها وجميع الجوامع والكنائس والمعابد والأديرة والأملاك التي هي جزء منها على شرط أن تكون ملكا لسلطات دينية ومشغولة ومستعملة من قبل السلطات الدينية[٢٤] . عندها أوضح النائب محمد باقر الشبيبي بأن إعفاء المسقفات (العقارات) الوقفية ذات ريع ١٥٠ روبية [٢٥] لا يكفي وطالب أن يبلغ ٣٠٠ روبية [٢٦] .ومع هذا فقد اقر المجلس اللائحة بالأكثرية [٢٧].

٣. ضريبة المواشي (الكودة) [٢٨] :-

أولى نواب المنتفك هذه الضريبة أهمية من خلال مناقشاتهم داخل المجلس ، فعند عرض حكومة ناجي السويدي [٢٩] على المجلس لائحة قانون ضريبة المواشي في ٣ شباط عام ١٩٣٠ ، ذكر السيد عبد المهدي بان هذه الضريبة تعد من الضرائب المهمة ، وأنتقد هذه اللائحة بسبب النقص البارز من جميع جهاتها ، معترضا على إعفاء بعض الشيوخ من هذه الضريبة ، لأن إعفاء أحد المكلفين من الضريبة ظلم في كل الأحوال التي يقتضي لأن تكون الضريبة على نسبة واحدة في البلاد [٣٠].

وحينما تليت المادة الثالثة من قانون ضريبة المواشي والتي تضمنت استيفاء ضريبة سنوية عن المواشي وحسب النسبة الآتية :ـ الغنم ٨ آنة ـ المعز ٦ آنة ـ الإبل والجاموس ١ آنة ، عن كل

راس ٠وبعد الانتهاء من قراءتها وجه السيد عبد المهدي سؤالا إلى وزير المالية ياسين الهاشمي ليوضح له على أية نسبة أقام هذه الضريبة هل على أساس راس المال أم على أساس الربح [٣١]؟.

فأجاب الوزير المختص بان الضرائب في البلاد موزعة على أساس راس المال ومن جملتها ضريبة الأغنام ولكن الحكومة لم تكن في وقت من الأوقات مقيدة بتعيين هذه النسبة في حد معين[٣٢].

في حين رأى النائب زامل المناع [٣٣] بأن الضريبة الموضوعة على المواشي زائدة ، وطلب من الحكومة تخفيضها ، مقترحا ((بان تكون الضريبة عن كل راس غنم ٧ آنات وعن كل راس ابل ١٢ آنة)) [٣٤] ، مبينا بأن هذا التخفيض لا يضر الحكومة كثيرا وإنما هو نفع عام للرعية [٣٥] ٠وامام هذا أحيلت المادة الثالثة مع الاقتراحات المتعلقة بها إلى اللجنة المختصة [٣٦]٠

وعند مناقشة هذه اللائحة مرة ثانية في ١٣ شباط عام ١٩٣٠ أبدى السيد عبد المهدي استغرابه من قرار اللجنة لرفضها تخفيض الضريبة المقررة على المواشي مدعية بأن قبولها سيحدث نقص في واردات الدولة٠مشيرا إلى أن هناك جهات معفوه من اخذ هذه الضريبة فهل من العدل والإنصاف قسم يعطي الضريبة وقسم لا يعطيها ؟ مستفهما عن التفاوت الحاصل في جبايتها بين مناطق العراق ، مبينا بأنه لو اتبع الحق في توزيع هذه الضريبة لما حدث أي نقص [٣٧] ، ولهذا طلب من المجلس رد اقتراح اللجنة والتصويت على اقتراحات الأعضاء ٠ [٣٨] ٠

وفي جلسة المجلس المنعقدة في ١٤ نيسان عام ١٩٣١ ، وجه النائب زامل المناع سؤالا إلى وزير المالية رستم حيدر[٣٩] بشأن إعفاء قسم من ضريبة الأغنام ، مبينا أن قلة الأمطار أدى إلى عدم وجود مراعي كافية لرعي الأغنام وأن أصحابها تضرروا أضرارا بليغة بموت قسم كبير من الأغنام،فهل في عزم الحكومة إعفاء قسم من ضريبة الأغنام بصورة تتناسب مع خسائر الأهالي؟[٤٠]٠

فأجاب وزير المالية بأنه تم إعداد لائحة قانونية لإعفاء آنه واحدة من ضريبة الأغنام وأربع آنات من ضريبة الإبل وستقدم للمجلس في القريب [٤١] ٠

وعندما تقدمت الحكومة بلائحة قانون تعديل قانون ضريبة المواشي (الكودة) في ٤ مايس عام ١٩٣١ ، عبر النائب صالح جبر [٤٢] عن سروره لتخفيض نسبة الضرائب من وقت لآخر عن كاهل المكلفين بها ، وتمنى تخفيض ضريبة الغنم إلى ست آنات بدلا من سبع ، وطالب بتخفيض ضريبة الماعز وجعلها أربع آنات لأن الأزمة الاقتصادية أثرت على جميع أنواع المواشي ، كما أبدى استغرابه من الكلمات التي فاه بها مقرر اللجنة لأنه يريد أن لا يكون التخفيض في الضرائب مستمرا ، أي يريد أن يجعله لسنة واحدة [٤٣] ٠

ولم يغفل نواب المنتفك عن الأساليب المتبعة في جباية جميع أنواع الضرائب ، فأثناء مناقشة مجلس النواب للائحة قانون الميزانية العامة في ٢٠ آذار عام ١٩٣٤ ، انتقد السيد عبد المهدي الأساليب والطرق التي بموجبها تجمع الضرائب المتنوعة والتي لا تزال البلاد تعاني من تلك الطرق الملتوية ، وذكر بأن المواسم الزراعية متدهورة ، وبين بأن المكلف بالضريبة يلجا إلى بيع ممتلكاته الخاصة ليدفع حصة الحكومة[٤٤] ٠مضيفا بأن جماعات كثيرة من المكلفين من دافعي الضرائب نراهم يقاسون الأمراض وتنتابهم العلل ولا يوجد عندهم طبيب ، فضلا عن رداءة الطرق بين الأقضية التي لا تصلح لسير الإنسان أو وسائط النقل ، وهذا دليل على عدم استفادة دافع الضريبة مما يدفعه[٤٥] .

ثانيا :ــ الرسوم

١ـ رسوم التعريفة الكمركية [٤٦] :ــ

عندما تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثانية [٤٧] إلى مجلس النواب بلائحة قانون تمديد إعفاء بعض الحبوب من الرسوم الكمركية بجلسته المنعقدة في ٢٠ آب عام ١٩٢٥ ، طالب النائب محمود رامز [٤٨] بإعفاء الرز والسمن من الرسوم الكمركية[٤٩] ٠

وفي ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٣٠ تقدمت حكومة ناجي السويدي إلى المجلس أيضا بتعديل للائحة قانون الرسوم الكمركية ، فتحدث خلالها السيد عبد المهدي مبيناً حالة البلاد الاقتصادية الصعبة والعسر المالي والكساد الذي أصاب الإنتاج المحلي من جراء الواردات الأجنبية التي زاحمتها في أسواقها٠ مطالبا الحكومة أن تسير على خطة تحافظ بها وتحمي إنتاج البلاد بوضع رسوم ثقيلة على الحلويات والمشروبات الروحية والسمن الأجنبي وان تعفى صادرات البلاد من الرسوم[٥٠] ٠

وقد صادق المجلس عليها أيضا ،حيث كان عدد المصوتين (٥٣) نائبا وافق عليها (٤٦) نائبا من بينهم ثلاثة نواب من المنتفك وهم خيون العبيد[٥١] وطالب الحاج محمد علي[٥٢] وعبد الغني الحاج حمادي[٥٣] في حين عارضها نائبان وتغيب عن حضورها نائبان أيضا[٥٤] .

كما أجرت حكومة نوري السعيد الأولى[٥٥] تعديلا جديدا لقانون الرسوم الكمركية وعرضته على مجلس النواب في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ لمناقشته وإقراره ، فأوضح النائب عبد الجبار التكرلي[٥٦] بان الرسوم الكمركية تعد من أهم منابع واردات الدولة ، وتعتبر واسطة لأجل حماية المصنوعات الوطنية[٥٧] في حين شكر النائب زامل المناع الحكومة لتقديمها هذه اللائحة ورحب بها لأنها نافعة للخزينة والأمة[٥٨] وعندما جرى التصويت على هذا التعديل قبل بأكثرية الآراء ، حيث وافق عليها (٦٤) نائبا من بينهم (٧) نواب من المنتفك[٥٩] وتغيب عن حضور هذه الجلسة النائب زامل المناع[٦٠] ٠

وخلال مناقشة لائحة قانون إعفاء الذهب من الرسوم الكمركية في جلسة المجلس المنعقدة في ٢٧ أيار عام ١٩٣١، شكر النائب محمد الهداوي [٦١] الحكومة على هذه اللائحة وطالبها بان تسعى لزيادة الرسوم على الذهب الصادر ، كما أشار إلى وجوب إلغاء الرسوم المفروضة على التمور التي تصدر من العراق[٦٢] .

وفي عهد حكومة ياسين الهاشمي الثانية ناقش مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٦ كانون الأول عام ١٩٣٥ لائحة التعديل الثالث للرسوم الكمركية ، فتحدث النائب زامل المناع مطالبا الحكومة بإعفاء عدد من المنتوجات ومنها القهوة والسكر والشاي من الرسوم لمنع تهريبها [٦٣].

٢ـ رسوم الاستهلاك [٦٤] :-

في ٢٧ أيار عام ١٩٣١ تقدمت حكومة نوري السعيد الأولى بلائحة قانون استيفاء رسوم استهلاك من المحصولات الأرضية إلى مجلس النواب ، فرحب النائب زامل المناع بهذه اللائحة المفيدة النافعة للمزارعين ، مطالبا بإجراء بعض التعديلات على هذه اللائحة ، في حين بين النائب صالح جبر مجموعة من الفوائد من جراء تنفيذ هذه اللائحة ومنها ،إن حصة الحكومة حسب الطريقة الجديدة ستكون بنسب متساوية في جميع أنحاء العراق بالإضافة إلى أن هذه الطريقة ستخلص المزارعين من ضغط بعض الموظفين في جباية الضرائب[٦٥] .

٣ـ رسوم الطابو[٦٦] :-

حظيت هذه الرسوم كذلك باهتمام نواب المنتفك ، فعندما أقدمت حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى[٦٧] على تقديم لائحة قانون رسوم الطابو إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٣ تموز عام ١٩٣٣ لمناقشتها وإقرارها[٦٨] انتقدها النائب زامل المناع وذكر بأن أكثر الناس تركوا أموالهم من ثقل الرسوم ، وطلب من وزير العدلية محمد زكي[٦٩] أن يخفف هذه الرسوم الثقيلة عن كاهل الضعفاء من الأهالي ويجعلها ١% [٧٠] .

وعلى العكس من ذلك فقد رأى النائب صالح جبر أن التخفيضات التي قامت بها الحكومة هي كافية وان جعل التخفيضات أكثر من ذلك يؤدي إلى العجز في الميزانية ، موضحا أن الحكومة مكلفة بواجبات كثيرة إلى أهل البلاد مثل الأمن والصحة والمعارف وتأسيس دور المحاكم وغيرها من الوسائل الضرورية [٧١] .

الخاتمة

لقد نال موضوع الضرائب والرسوم اهتماما كبيرا في مناقشات نواب المنتفك خلال المدة (١٩٢٥ ـ ١٩٣٩) وتلخصت آرائهم بانتقاد اللوائح والقوانين الخاصة بالضرائب والرسوم المفروضة

على المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية وطالبوا بتخفيضها ، علاوة على مطالبتهم الحكومات المتعاقبة بتحقيق العدالة الاجتماعية عند تطبيقها بين الناس ورفع الظلم والحيف عن الفقراء الذي وقع على كاهلهم من جراء تطبيقها ، لأنها تلحق الأذى والضرر بالمواطنين وتؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة ، معتبرين ذلك من الأمور المهمة التي يجب على الحكومة الانتباه إليها ٠ كما دعا النواب إلى زيادة الضرائب والرسوم على السلع والمنتجات الأجنبية لأنها تضر بالاقتصاد الوطني ، فضلا عن مطالبتهم بإعفاء عدد من المنتجات الوطنية من الرسوم لمنع تهريبها ٠

فكانت لهم مشاركات ومواقف عدة تجاه هذا الموضوع وذلك عند المذاكرة حول الميزانية العامة ، علاوة على توجيه الأسئلة والاستفسارات للوزراء ، ولم تقف آراؤهم عند هذا الحد بل كانوا يقدمون الحلول والمقترحات لمعالجة هذه القضية ٠وعلى أية حال ، فان الضرائب والرسوم التي فرضتها الحكومة على البلاد لم تحقق فائدة ملموسة لأهلها ٠

الهوامش

(١) ضريبة الأرض :- وهي ضريبة سنوية تؤخذ على حاصلات الأراضي ، وكانت مقاديرها تتفاوت تبعا لنوع المحصول وطريقة إروائه ، وتراوحت نسبة هذه الضريبة بين عشر الإنتاج ونصفه ٠للتفاصيل ، ينظر: النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ص٣٣٣- ٣٣٤؛ لوريمر ، ج٠ج، دليل الخليج العربي ، القسم الجغرافي ، ج٣ ، الدوحة ، د٠ت ، ص١٠٦١ ٠

(٢) تألفت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة في ١٤كانون الثاني عام ١٩٢٨وقدمت استقالتها في ٢٨ نيسان عام ١٩٢٩ ٠الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٤٧ ٠

(٣) يوسف غنيمة :. ولد عام ١٨٨٥ ،شغل العديد من المناصب الإدارية ، انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي العراقي ، كما أصبح وزيرا للمالية في وزارة علي جودت الأيوبي عام ١٩٣٤ ٠ ينظر:غنيمة ،حارث يوسف ، السياسي الأديب يوسف غنيمة ١٨٨٥.١٩٥٠ من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث ،حياته٠اثاره ٠عصره، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،١٩٩٠ ٠

(٤) نذير ، عدنان سامي ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣٩ ٠

(٥) السيد عبد المهدي :- ولد في قضاء الشطرة عام ١٨٨٩، من كبار الملاكين في لواء المنتفك ،أصبح نائبا عن هذا اللواء في المجلس النيابي في دورات متعددة ٠للتفاصيل ،ينظر: الطائي ، مؤيد شاكر كاظم ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية (ابن رشد) ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ٠

(٦) المكصوصي ، شيماء طالب عبد الله ، المنتفق ، دراسة تاريخية – سياسيه ١٩٢١ –١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨، ص٩٨ ٠

(٧) الموسوي ، حيدر رزاق نعمه ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٨ ٠

(٨) تألفت حكومة ياسين الهاشمي الثانية في ١٧ آذار عام ١٩٣٥ وقدمت استقالتها في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦ ٠ الحسني، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٤ ،ج٤ ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ص٧٤ ، ٢٠٢ ٠

(٩) الأراضي المفوضة ـ هي الأراضي الأميرية المسجلة في الطابو أوالأراضي المثبتة حقوقها التصرفية بوثائق أوبينات معتبرة ٠

الأراضي الأميرية ـ هي الأراضي الأميرية الصرفة الخالية من حقوق التملك والتفويض ٠

الأراضي الخالية ـ الأراضي الأميرية الخالية من حقوق التملك والتفويض واللزمة والتي لم يكن لها مكلف معروف٠

الأراضي الممنوحة باللزمة ـ هي الأراضي الأميرية التي منحت لزمتها بصورة قانونية ٠

السيح ـ هو إرواء الأراضي من الأنهر العامة أو أي جداول دائمة السقي بلا واسطة ٠ محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٤٣) في ١٨ آذار عام ١٩٣٦ ، ص ٧٤٣-٧٤٥ ٠

(١٠) المصدر نفسه ٠

(١١) رؤوف البحراني :ولد في بغداد عام ١٨٩٧، تخرج من كلية الحقوق ببغداد ،أصبح وزيرا للمالية في وزارة ياسين الهاشمي في آذار عام ١٩٣٥ ٠للتفاصيل ، ينظر : رؤوف البحراني ، مذكرات رؤوف البحراني ، لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ولغاية عام ١٩٦٣ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ٠

(١٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٤٣) في ١٨ آذار عام ١٩٣٦ ، ص ٧٤٦ ٠

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٧٤٩ ٠

(١٤) ضريبة الأملاك : وهي ضريبة تفرض على كل ثروة بحوزة شخص ما بعد تدوينها وتقدير قيمتها ٠ الموسوي ،المصدر السابق ،ص٥٩ ٠

(١٥) محمد باقر الشبيبي : شخصية دينية وأدبية ، ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٨٨٩ ، انتخب نائبا في المجلس النيابي أربع دورات انتخابية ٠ المطبعي ، حميد ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ١٨٢ ٠

(١٦) الرهيمي ، علاء حسين عبد الأمير ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول – دراسة تحليلية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٦٨ ٠

(١٧) الجنيه: عملة بريطانية من معدن الذهب وتساوي ١٥ روبية ٠ينظر: سركيس ، يعقوب ،مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد ، القسم الثالث ، بغداد ،١٩٨١ ،ص ص٣٨ـ ٣٩ ؛ حسن ، سعد كاظم ، تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ١٩٩٨ ، ص ص١٥ـ ١٦.

(١٨) الرهيمي ،المصدر السابق ، ص ١٦٩ ٠

(١٩) نذير ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ٠

(٢٠) تألفت حكومة جعفر العسكري الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ وقدمت استقالتها في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٢٨ ٠الحسني ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٥ ٠

(٢١) نداء الشعب (جريدة) العدد ٣١٢ ، بغداد ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧ ٠

(٢٢) (ياسين الهاشمي :ولد في بغداد عام ١٨٨٤،انتخب نائبا عنها في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ،كما أصبح وزيرا للمالية عام ١٩٢٦ وبقي فيه حتى استقالة الوزارة في كانون الثاني عام ١٩٢٨ ،توفي عام ١٩٣٧ ٠ينظر: القيسي ،سامي عبد الحافظ، ياسين الهاشمي ودورة في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢.١٩٣٦،ج١،البصرة ،١٩٧٥ ٠

(٢٣) نداء الشعب (جريدة) ، العدد ٣١٤ ، بغداد ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧ ٠

(٢٤) المصدر نفسه ، العدد ٣١٢ ،بغداد، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧ ٠

(٢٥) الروبية : عملة هندية تساوي ٧٥فلسا بالعملة العراقية ٠للتفاصيل ، ينظر :سركيس ، المصدر السابق ، ص٤٥؛ حسن ،المصدر السابق ، ص ١٦ ٠

(٢٦) نداء الشعب (جريدة) ، العدد ٣١٤ ، بغداد ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧ ٠

(٢٧) نذير ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ ٠

(٢٨) ضريبة المواشي (الكودة) :وهي الضريبة التي تفرضها الحكومة على جميع أنواع الحيوانات من غنم وجمال وبقر وجاموس وخنازير وبغال وحمير ٠ النجار ، المصدر السابق ، ص٣٣٦ ؛ لوريمر ، المصدر السابق ، ص ص١٠٦٠ ـ ١٠٦١ ٠

(٢٩) تألفت حكومة ناجي السويدي في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٩وقدمت استقالتها في ١١ آذار عام ١٩٣٠ ٠ الحسني ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٨٥ ٠

(٣٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩الجلسة (٢٤) في ٣ شباط ١٩٣٠ ، ص ص٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ٠

(٣١) المصدر نفسه ،ص٣٣٦ ٠

(٣٢) المصدر نفسه ٠

(٣٣) زامل المناع :رئيس قبيلة الأجود ، ولد عام ١٨٨٢، مثل لواء المنتفك في المجلس النيابي في دورات عدة ٠ينظر:العامري، ثامر عبد الحسن، موسوعة أعلام القبائل العراقية ، ج١،بغداد، ١٩٩٨ ،ص١٠٣ ٠

(٣٤) الآنه : عملة هندية من معدن النيكل دخل العراق في عهد الاحتلال البريطاني ، وهي جزء من الروبية وتساوي في سعر صرفها خمسة فلوس عراقية ٠ينظر : سركيس ،المصدر السابق ،ص٢٢ ٠

(٣٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩الجلسة (٢٤) في ٣ شباط ١٩٣٠ ، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ٠

(٣٦) المصدر نفسه ، ص٣٣٩ ٠

(٣٧) البلاد ، (جريدة) العدد ٨٤ ، بغداد ، ١٦ شبلط عام ١٩٣٠ ٠

(٣٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ، الجلسة (٢٦) في ١٣ شباط عام ١٩٣٠ ، ص ٣٦١ ٠

(٣٩) رستم حيدر :- ولد عام ١٨٨٩ في بعلبك ، أكمل دراسته في باريس عام ١٩١٢، صار وزيرا للمالية عام ١٩٣٠ ، كما أصبح عضوا في مجلس النواب ثم في مجلس الأعيان ،قتل عام ١٩٤٠ ٠للتفاصيل ،ينظر : حيدر ،رستم ، مذكرات رستم حيدر ، بيروت ،١٩٨٨ ٠

(٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (٥٦) في ١٤ نيسان عام ١٩٣١ ،ص ص ٨٤٥ – ٨٤٦ ٠

(٤١) المصدر نفسه، ص٩٣٠ ٠

(٤٢) صالح جبر :- ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٩٥ وتلقى علومه في المدارس العثمانية ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٥ ، شغل عدة مناصب إدارية ووزارية ٠ للتفاصيل ٠ينظر:السعدي ،فاطمة صادق عباس ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٨.

(٤٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠،الجلسة (٥٦)في ١٤ نيسان عام ١٩٣١،ص ٩٣٢ ٠

(٤٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ الجلسة (٢٩) في ٢٠ آذار ١٩٣٤ ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ٠

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٩٩ ٠

(٤٦) رسوم التعريفة الكمركية :ـ وهي الرسوم التي تفرض على البضائع المستوردة ونسبتها ٨% من قيمتها ، أما البضائع المصدرة فيستوفي منها رسم مقداره ١% ٠ النجار ، المصدر السابق ، ص٣٣٩ ؛ لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٠٥٣ ٠

(٤٧) تألفت حكومة عبد المحسن السعدون الثانية في ٢٦ حزيران عام ١٩٢٥ وقدمت استقالتها في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٢٦ ٠ الحسني ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٥ ٠

(٤٨) محمود رامز :- من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني ، انتخب في عضوية المجلس النيابي في الدورة الأولى نائبا عن لواء المنتفك ، ونائب بغداد لعدة دورات ٠ الهيازعي ، كاظم جواد،دور نواب بغداد ١٩٢٥ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٩ – ٤٠ ٠

(٤٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (١٥) في ٢٠ آب عام ١٩٢٥ ، ص٩ ٠

(٥٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ الجلسة (٢٢) في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٣٠ ، ص٢٨٤ ٠

(٥١) خيون العبيد :- شيخ عشيرة العبودة ، ولد في أرياف مدينة الشطرة عام ١٨٨٩ ، عين قائمقاما لقضاء الشطرة عام ١٩١٥ ، انتخب نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب لدورات متعددة ٠ينظر : جميل ، فاضل ، دليل لواء المنتفك ،ج٢، بغداد،١٩٤٩،ص٥٩ ٠

(٥٢) طالب الحاج محمد علي : من تجار لواء المنتفك البارزين ، ينحدر من أسرة دينية نبيلة ، ساهم في معركة الشعيبة عام ١٩١٥ ، أسندت إليه رئاسة بلدية الناصرية مرتين أبان الحكم الوطني ٠ جميل ، المصدر السابق ،ص ص ٦٤ – ٦٥ ٠

(٥٣) عبد الغني الحاج حمادي :- من أعيان الناصرية وكبار ملاكها ، ولد عام ١٨٩٠ ، نشأ في مدينة الناصرية وتثقف بها ، مثل لواء المنتفك في معظم دورات المجلس النيابي ٠المصدر نفسه ، ص ٦٢ ٠

(٥٤) وهم كل من ((زامل المناع ومحمد حسن حيدر)) ٠محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩،الجلسة (٢٢) في ٢٧كانون الثاني عام ١٩٣٠، ص٣٠٤ ٠

(٥٥) تألفت حكومة نوري السعيد الأولى في ٢٣ آذار عام ١٩٣٠ وقدمت استقالتها في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٣١. الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٤ ،ج٣، ، بيروت ، ١٩٧٤ ص ص ٦ ، ١٦٧.

(٥٦) عبد الجبار التكرلي :- انتخب عضوا في مجلس النواب مرتين عن لواء المنتفك ومرة عن لواء العمارة ٠ الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٧ ، ج١٠ ، بغداد ، ١٩٨٨ ،ص ٢٩١ – ٢٩٣ ٠

(٥٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (٤) في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ ، ص ص٣٦ ، ٤٢ ٠

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ص ٤٢ – ٤٣ ٠

(٥٩) وهم كل من ((صكبان العلي وطالب الحاج محمد علي وعبد الجبار التكرلي ومحمد الهداوي ومنشد الحبيب وموحان الخير الله)) ٠المصدر نفسه ،ص٤٣ ٠

(٦٠) المصدر نفسه ٠

(٦١) محمد الهداوي :- وهو من أعيان قضاء سوق الشيوخ ، يتمتع بمنزلة محفوفة بالتقدير ، يزاول التجارة والزراعة ، مثل لواء المنتفك في الدورة الانتخابية الثالثة ٠ جميل ، المصدر السابق ، ص ١٠١ ٠

(٦٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١ ، الجلسة (٣) في ٢٧ أيار عام ١٩٣١ ، ص ١٠ ٠

(٦٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (١٠) في ١٦ كانون الأول عام ١٩٣٥ ، ص٩٧ ، ١٠٠ ٠

(٦٤) رسوم الاستهلاك : وهي الرسوم التي تفرض على المحاصيل الزراعية والطبيعية بنسبة عشرة بالمائة من قيمتها ٠ للتفاصيل ، ينظر : محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٣٣) في ٢٧ حزيران ١٩٣٣ ، ص٤٣٥ ٠

(٦٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١ ، الجلسة (٣) في ٢٧ايار عام ١٩٣١، ص١١ – ١٧ ٠

(٦٦) رسوم الطابو :ـ وهي الرسوم التي تتقاضاها دوائر المالية عن معاملات نقل ملكية الأراضي والعقارات ٠النجار ، المصدر السابق ، ص٣٣٨ ٠

(٦٧) تألفت حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وقدمت استقالتها بعد وفاة الملك فيصل الأول في ٩ أيلول عام ١٩٣٣ ٠الحسني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص٢٤٠ ، ٣٣٤ ٠

(٦٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٣٨) في ٣ تموز عام ١٩٣٣ ، ص ص٥٥٥ ، ٥٧٢ ٠

(٦٩) محمد زكي : ولد عام ١٨٩٥،انتخب عدة مرات نائبا عن البصرة ، أصبح وزيرا للعدلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني في آذار عام ١٩٣٣، انتخب رئيسا لمجلس النواب في آب ١٩٣٥ ٠ينظر: صفوة ، نجدة فتحي ،العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، مركز دراسات الخليج العربي ،جامعة البصرة ،١٩٨٣ ،ص٧١ ٠

(٧٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٣٨) في ٣ تموز عام ١٩٣٣، ص ص٥٧٣ ـ ٥٧٤. ٠

(٧١) المصدر نفسه ، ص٥٧٤ ٠